S

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

S/1996/714
3 September 1996
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

مجلس الأمن

رسالة مؤرخة ٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٦ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الرئيس التنفيذي للجنة الخاصة التي أنشأها الأمين العام عملا بالفقرة ٩ (ب) '١' من قرار مجلس الأمن ٦٨٧ (١٩٩١)

أتشرف بأن أشير إلى بيان رئيس مجلس الأمن بشأن البند المعنون "الحالة بين العراق والكويت" الذي اعتمده المجلس بالإجماع وأصدر في ٢٣ آب/أغسطس ١٩٩٦ (S/PRST/1996/36).

ومما يذكر أن البيان قد أصدر قبل الزيارة التي كان مقررا أن أقوم بها إلى بغداد، عملا ببند وارد في البيان المشترك الموقع في بغداد في ٢٢ حزيران/يونيه ١٩٩٦ (انظر S/1996/436، المرفق)، لإجراء استعراضات مشتركة من جانب العراق واللجنة الخاصة كل شهرين على الصعيد السياسي بشأن القضايا والتطورات المتصلة بتنفيذ الجزء جيم من القرار ٦٨٧ (١٩٩١). وقد طلب البيان الصادر في ٢٣ آب/أغسطس ١٩٩٦ أن أقدم تقريرا إلى المجلس عن نتائج زيارتي. وهذا التقرير مقدم طيه لتعميمه بوصفه وثيقة من وثائق مجلس الأمن (انظر المرفق).

(توقيع) رولف ايكيوس
الرئيس التنفيذي

040996 040996 96-22774

9622774

المرفق

تقرير مقدم من الرئيس التنفيذي للجنة الخاصة التي أنشأها الأمين العام عملا بالفقرة ٩ (ب) '١' من قرار مجلس الأمن ٦٨٧ (١٩٩١)، بشأن بعثته إلى بغداد، ٢٦ - ٢٨ آب/أغسطس ١٩٩٦

أولا - مقدمة

١ - وصل الرئيس التنفيذي للجنة الخاصة إلى بغداد في ٢٦ آب/أغسطس ١٩٩٦. ورافقه السيدان جون سكوت ونيكيتا سميدوفيتش، والسيدة راشيل دافيز والسيدة أوليفيا بلاتون من المكتب التنفيذي للجنة في نيويورك. وقد انضم إليهم في بغداد كل من السيد غوران والين، مدير مركز الرصد والتحقق التابع للجنة والسيد ستوارت بينوك المساعد الخاص للمدير.

ثانيا - الجلسات

٢ - مساء يوم ٢٦ آب/أغسطس، عقدت جلسة عامة في وزارة الخارجية مع وفد كبير من العراق برئاسة، السيد طارق عزيز، نائب رئيس الوزراء. وكان من بين مرافقيه السيد محمد سعيد الصحاف وزير الخارجية، واللواء عامر رشيد العبيدي وزير النفط، واللواء عامر السعدي مستشار أقدم في ديوان الرئاسة، والسيد ضيف عبد المجيد مدير مؤسسة التصنيع العسكري، والسيد رياض القيسي وكيل وزارة الخارجية، والسيد نزار حمدون الممثل الدائم للعراق لدى الأمم المتحدة، والسيد حسام أمين مدير مديرية الرصد الوطني وأعضاء آخرون من وزارة الخارجية وخبراء العراق في ميدان القذائف والميدانين الكيميائي والبيولوجي المعنيون بتنفيذ العراق للجزء جيم من قرار مجلس الأمن ٦٨٧ (١٩٩١) المؤرخ ٨ نيسان/أبريل ١٩٩١. واستغرقت الجلسة العامة الأولى ما يزيد عن ثلاث ساعات. وعقدت صباح اليوم التالي ٢٧ آب/أغسطس جلسة عامة أخرى استغرقت زهاء الثلاث ساعات، تلتها جلسة عامة للمتابعة في المساء استغرقت نحو الساعتين ونصف الساعة. وفي ٢٨ آب/أغسطس، وعقب جلسة انفرادية دامت أكثر من ساعتين بين نائب رئيس الوزراء والرئيس التنفيذي، عقدت جلسة عامة تلخيصية مقتضبة قبل مغادرة الرئيس التنفيذي إلى البحرين. وقد ظل تشكيل الوفد العراقي أساسا كما هو طيلة الجلسات العامة الأربع.

ثالثا - الولاية

٣ - ذكر الرئيس التنفيذي أن الغرض من زيارته منبثق من البيان الصادر في ٢٣ آب/أغسطس ١٩٩٦ (S/PRST/1996/36)، والأحكام ذات الصلة من البيان المشترك الصادر في ٢٢ حزيران/يونيه ١٩٩٦، (انظر S/1996/436، المرفق). وينص هذا الأخير على عقد اجتماعات مرة كل شهرين على الصعيد السياسي لمعالجة القضايا الأساسية، واستعراض التقدم المحرز وتوجيه أي مسعى إضافي يلزم لتحقيق الهدف المتمثل في تمكين اللجنة من إبلاغ مجلس الأمن بأسرع ما يمكن بأن العراق قد وفى بالتزاماته بموجب الجزء جيم من القرار ٦٨٧ (١٩٩١) كما هو منصوص عليه في الفقرة ٢٢ من ذلك القرار.

٤ - وفي ملاحظاته الافتتاحية، أشار الرئيس إلى مختلف العناصر الواردة في البيان الصادر في ٢٣ آب/أغسطس ١٩٩٦ فيما يتعلق بتأييد المجلس الكامل للجنة الخاصة في تسيير عمليات التفتيش التي تضطلع بها وسوى ذلك من المهام الموكلة إليها والدور الهام التي تلعبه عمليات التفتيش؛ والمطالبة مجددا بأن تتاح لأفرقة التفتيش التابعة لها إمكانية الوصول على الفور ودون شروط أو قيود إلى أي من المناطق والمرافق والمعدات والسجلات ووسائل النقل التي ترغب أفرقة اللجنة في تفتيشها وإلى المسؤولين العراقيين الذين ترغب اللجنة في مقابلتهم. ووجه الانتباه إلى قلق المجلس البالغ إزاء إخفاق العراق في الامتثال بالكامل لقرار مجلس الأمن ١٠٦٠ (١٩٩٦) المؤرخ ١٢ حزيران/يونيه ١٩٩٦ وللقرارات ذات الصلة الأخرى، وإزاء ما انتهى إليه من أن رفض العراق في مناسبات متكررة إتاحة إمكانية الوصول إلى المواقع ومحاولته فرض شروط على إجراء المقابلات التي تجريها اللجنة مع مسؤولين عراقيين، تشكل انتهاكات صارخة لالتزامات العراق بموجب القرارات ٦٨٧ (١٩٩١) و ٧٠٧ (١٩٩١) المؤرخ ١٥ آب/أغسطس ١٩٩١ و ٧١٥ (١٩٩١) المؤرخ ١١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩١، كما أنها تتناقض مع التزاماته المعقودة بموجب البيان المشترك. وذكر نائب رئيس الوزراء أن العراق ملتزم وسوف يواصل الالتزام بصدق وفعالية بالاتفاقات التي جرى التوصل إليها في ٢٢ حزيران/يونيه ١٩٩٦.

رابعا - المواضيع التي جرت تغطيتها

٥ - أثناء الجلسات المطولة التي عقدت، جرى التركيز على مسألة الوصول إلى المواقع، وإجراءات المقابلات، والتحقق من افصاحات العراق الكاملة والنهائية والتامة، وإخفاء الأصناف المحظورة، وأمن الأفراد التابعين للجنة وسلامتهم، وامتيازات وحصانات اللجنة والوكالة الدولية للطاقة الذرية، والتزامات العراق فيما يتعلق بسير عمليات الرصد والتحقق الجارية، والعمليات الجوية. ونتيجة لهذه المناقشات، جرى التوصل إلى بعض نقاط التفاهم التي من شأنها أن تقلل الصعوبات إلى أدنى حد في المستقبل.

٦ - وفيما يتعلق بمسألة الوصول إلى المواقع، رأى الجانب العراقي أن المشاكل التي نشأت خلال الأسابيع القليلة السابقة كانت نتيجة للالتباس وسوء التفاهم. ونوقش سير عمليات التفتيش بتفاصيل دقيقة. كما استعرضت مسألة التوازن بين حقوق اللجنة واهتمامات العراق الأمنية المشروعة بصيغتها الواردة في البيان المشترك. وبيّن الرئيس بعض السبل العملية لمعالجة عدد من المسائل التي برزت خلال الاستعراض. وفي المحصلة، أعاد العراق تأكيد التزاماته بتأمين وصول المفتشين دون شروط أو قيود إلى جميع المناطق المعينة للتفتيش.

٧ - وثمة موضوع رئيسي آخر في أثناء البعثة وهو التحقق من افصاحات العراق الكاملة والنهائية التامة على نحو ما ورد في برنامج العمل المشترك. وبطلب من العراق، أوجز الرئيس التنفيذي، بصورة أولية بعض تقييمات الافصاحات التي وردت من العراق في حزيران/يونيه وتموز/يوليه ١٩٩٦. وذكرت اللجنة ما تنتويه من إيفاد ثلاثة أفرقة، فريق لكل من المجال البيولوجي والمجال الكيميائي ومجال القذائف، إلى بغداد خلال أيلول/سبتمبر ١٩٩٦ للسعي إلى التحقق من افصاحات العراق هذه.

٨ - نوقش ما أبدته اللجنة من أوجه القلق، على النحو الوارد في تقريرها عن شهر نيسان/أبريل (انظر S/1996/258، المؤرخ ١١ نيسان/أبريل ١٩٩٦)، من أن كميات قليلة نسبيا، وإن كانت بالغة الأهمية، من الأصناف المحظورة لا يزال مصيرها غير معروف. وذكر العراق أن الأسلحة والمكونات التي لم يتسن بيان مصيرها بعد ليست من الحجم أو الأهمية بمكان بحيث تشكل أي تهديد لسلم المنطقة وأمنها. ولم يكن بوسع اللجنة قبول هذا التقييم وأشارت إلى مسؤولياتها بموجب قرارات مجلس الأمن بتقديم بيان كامل.

٩ - وأكد الرئيس التنفيذي الأهمية التي تعلقها اللجنة على إجراء مقابلات مع المسؤولين العراقيين الذين كان لهم دور في البرامج المحظورة. ويتسم هذا بأهمية خاصة في الحالات التي لم يتمكن العراق فيها من تقديم وثائق كافية لدعم ما أعلنه أو التي قدم فيها بيانات مضللة في الماضي. وجرى قدر كبير من النقاش للطريقة التي ينبغي بها إجراء هذه المقابلات. واقترحت اللجنة بعض خطوات محددة لتسهيل عملية إجراء المقابلات. وتعتبر اللجنة نتائج هذه المناقشات كافية للسماح باستئناف عملية التحقق من الافصاحات من خلال المقابلات.

١٠ - وفي أثناء الجلسات العامة واجتماع خاص مع السيد طارق عزيز، نائب رئيس الوزراء، أوجز الرئيس التنفيذي ما يساور اللجنة من قلق فيما يتصل بإخفاء أصناف محظورة في العراق. وأكد الرئيس أن المسألة ما زالت هدفا أوليا فيما يتعلق بعملية التفتيش التي تقوم بها اللجنة، وذلك بسبب محاولات العراق الرامية إلى عرقلة عملية التحقيق التي تقوم بها اللجنة فيما يخفيه العراق من أصناف أو إعطائها أهمية ثانوية. وأدلى نائب رئيس الوزراء ببيان رسمي باسم حكومته مفاده أن العراق لم يخف أي أسلحة أو مكونات أو وثائق محظورة تتصل بها. وطلب من اللجنة أن تمتنع، ولو لبعض الوقت على الأقل، عن القيام بمزيد من عمليات التفتيش والمقابلات التي تجري في الموقع فيما يتصل بهذا الموضوع. وذكر الرئيس أن أنشطة اللجنة لتوضيح مسألة محاولات الإخفاء يجب أن تستمر كجزء من عملية التحقق في الافصاحات.

١١ - وذكر العراق أنه لن يقبل أي توسعات أو زيادات جديدة في حقوق وامتيازات اللجنة، قولا أو عملا، بصيغتها المحددة في قرارات مجلس الأمن ذات الصلة والصكوك التي قبلها العراق وفقا لممارسات اللجنة في الماضي. وفي عدة مناسبات خلال الاجتماعات، حاول الجانب العراقي أن يملي على اللجنة الطريقة التي ينبغي أن تتبعها والمدى الذي يمكن أن تصل إليه في ممارستها لحقوقها. وذكرت اللجنة أنها لم توسع نطاق حقوقها وراء ما حدد في الصكوك القانونية وذكرت العراق بالصيغة التفصيلية لحقوق اللجنة الخاصة والوكالة الدولية للطاقة الذرية وامتيازاتهما وحصاناتهما بموجب قرارات مجلس الأمن ٦٨٧ (١٩٩١)، و ٧٠٧ (١٩٩١)، و ٧١٥ (١٩٩١)، واتفاق المركز في أيار/مايو ١٩٩١، بما في ذلك حقوق اللجنة في الوصول إلى المواقع

وحريتها غير المقيدة في التنقل في جميع أنحاء العراق. وطالب الرئيس العراق باحترام حقوق اللجنة وقرارات المجلس المتصلة بهذه الحقوق احتراما كاملا.

١٢ - وأورد الرئيس عددا من الحوادث الخطيرة التي حدثت مؤخرا وتعرضت فيها سلامة الأفراد التابعين للجنة وأمنهم للخطر. وذكر العراق بالتزاماته بتوفير السلامة والأمن للأفراد التابعين للجنة الخاصة وللوكالة الدولية للطاقة الذرية.

١٣ - واتفقت حكومة العراق واللجنة بشأن اتخاذ إجراءات تسمح بالتحول بسهولة من استخدام طائرات الهليكوبتر الألمانية من طراز CH-53G التي استخدمتها اللجنة حتى الآن في العراق إلى طائرات الهليكوبتر الأصغر حجما من طراز UH-1H التي توفرها حكومة شيلي إلى اللجنة في الوقت الحاضر.

خامسا - الاستنتاجات

١٤ - كانت الزيارة مفيدة. وقد أسهمت المناقشات في توضيح مواقف كل من الجانبين وأدت إلى تحسين فهم بعض تلك المواقف وإلى تضييق شقة الخلاف في بعض الأمور.

١٥ - أكد كلا الجانبين من جديد التزامهما بالبيان المشترك واتفقا على السعي إلى تنفيذ برنامج العمل المشترك المؤرخ ٢٢ حزيران/يونيه. واتفق الرئيس التنفيذي ونائب رئيس الوزراء على اللقاء ثانية بعد شهرين تقريبا كما هو منصوص عليه في البيان المشترك المؤرخ ٢٢ حزيران/يونيه.

١٦ - تنوي اللجنة أن تواصل بشدة برنامج التفتيش الذي تنفذه، وأنشطة التحقق التي تضطلع بها فيما يتعلق بافصاحات العراق الكاملة والنهائية التامة بصيغتها الواردة في برنامج العمل المشترك، بما في ذلك إجراء عمليات تفتيش في الموقع، وإجراء مقابلات، وأن تمارس بالكامل حقوقها، وامتيازاتها وحصاناتها التي منحتها إياها قرارات مجلس الأمن، واتفاق المركز في أيار/مايو ١٩٩١ بين الأمم المتحدة والعراق.

١٧ - إن الرئيس التنفيذي على أمل كبير في أن تساعد المناقشات التي اختتمت منذ فترة وجيزة في بغداد على تجنب تكرار الحوادث التي وقعت من خلال الأعمال التي قام بها العراق في الأشهر القليلة الماضية وأن يحرز تقدم حقيقي في الأشهر القادمة نحو تحقيق الأهداف الواردة في البيان المشترك المؤرخ ٢٢ حزيران/يونيه. ويتطلب ذلك تعاون حكومة العراق الكامل الذي لا يشوبه تحفظ وسياسة أصيلة من جانبها تتمثل في الاضطلاع بالتزاماتها بموجب قرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

١٨ - لا يمكن تقييم التزام العراق بالبيان المشترك المؤرخ ٢٢ حزيران/يونيه ١٩٩٦، بما فيه من تعهدات هامة من جانبه باحترام حق أفرقة التفتيش في الوصول إلى المواقع دون شروط وقيود، إلا في ضوء الأعمال المقبلة للعراق والتجربة العملية للجنة.

١٩ - ستواصل اللجنة إبقاء المجلس على علم بما يحدث من تطورات.

- - - - -